A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

معلومات محدثة عن تنفيذ مبادرة العمل يدًا بيد في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الموجز

يلخّص هذا التقرير التقدم الأخير المحرز على صعيد تنفيذ مبادرة العمل يدًا بيد، مع الإشارة بصورة خاصة إلى ما يلي:

(1) تقارير حالة موجزة مرحلية في البلدان الثلاثة المستفيدة من مبادرة العمل يدًا بيد في الإقليم والتي أحرزت التقدم الأكبر (من بين إجمالي 45 من البلدان التي تشارك حاليًا في هذه المبادرة في مختلف أنحاء العالم).

(2) الدروس المستفادة من هذه البلدان ومن تجارب أخرى متصلة بتنفيذ المبادرة.

(3) التداعيات والمنافع المتأتية عن تحديد مبادرة العمل يدًا بيد كمجال أولوية في البرنامج (المجال 6 الخاص *بحياة أفضل*) في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022–2031.

(4) الموقع العرضي للمبادرة باعتبارها منصةً لدعم أصحاب المصلحة والتنفيذ المشترك بين القطاعات للبرامج الوطنية لتحويل النظم الزراعية والغذائية.

(5) التقدم المحرز على صعيد تنفيذ لوحة تحكّم لضمان تنفيذ المبادرة، وإدارتها، وحوكمتها وتأثيرها على نحو فعال.

(6) التحديات والفرص المتصلة باستخدام مرافق مبادرة العمل يدًا بيد من أجل تعزيز ركيزة التنمية في العلاقة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام في البلدان التي تعاني من أزمة غذائية.

ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المقدّمة في تقارير سابقة إلى لجنة البرنامج والمجلس. كما تتوفّر معلومات إضافية على الصفحة الإلكترونية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة وعلى المنصة الجغرافية المكانية لمبادرة العمل يدًا بيد.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إن المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) الترحيب بالنمو المتزايد في عدد البلدان المشاركة في مبادرة العمل يدًا بيد والطرق التي تستخدم بها البلدان المشاركة المبادرة لتعزيز البرامج القائمة وتسريعها أو وضع برامج طموحة جديدة، وبناء القدرات الوطنية وتعزيز الملكية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) الترحيب مع التقدير بالإجراءات والنتائج على المستوى القطري، وإلقاء الضوء على طابع هذه المبادرة التي تعود ملكيتها إلى البلدان وتأخذ هي بزمامها؛

(ج) الإقرار بالتحديات الاستثنائية التي تواجهها البلدان المستفيدة من مبادرة العمل يدًا بيد خلال الأشهر الثمانية عشر السابقة، والترحيب بمرونة البرامج القائمة على هذه المبادرة لمواصلة العمل الجاري في ظل ظروف قصوى من الأزمات.

(د) الإقرار بأنه يجوز لجميع الأعضاء في المنظمة المشاركة في مبادرة العمل يدًا بيد، ليس فقط كمستفيدين مباشرين أو غير مباشرين، إنما أيضًا كشركاء في التنمية والموارد من خلال قنوات متعددة، بما في ذلك المساعدة المباشرة، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والدعم الفني العيني، ودعم التبادلات بين القطاعين العام والخاص، ودعم آليات مثل الآلية المتعددة الجهات المانحة التي تتمتع بالمرونة للاستجابة بسرعة إلى الاحتياجات الناشئة، ولوضع أدوات جديدة ودورات تدريبية بالشراكة مع بعض البلدان الأقل نموًا؛

(هـ) الترحيب بوضع برامج أكبر وأكثر طموحًا، مدفوعًا بالتزام المبادرة بتعزيز عمل ذات طابع تحوّلي، وشمولي وجماعي على نحو أكبر والحفاظ عليه؛

(و) الإقرار بالتقدم المحرز لجهة وضع لوحة تحكّم خاصة بالرصد، قائمة على تحديد أنماط صارمة ومستندة إلى التجارب، ولجهة وظائفه ليس فقط كنظام رصد للإبلاغ عن التقدم إنما أيضًا كمستودعٍ لإدارة المعارف وكمنصة اتصالات بالنسبة إلى الحكومات المضيفة والشركاء؛

(ز) الإحاطة علمًا بالمنافع المختلفة المنبثقة عن تحديد مبادرة العمل يدًا بيد كأحد مجالات الأولوية العشرين في البرنامج ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031، وبصورة خاصة القدرة على استخدام هذه المبادرة كدليل على المفهوم وكمختبر تعلّم لتحقيق تحوّل على نطاق المنظمة من توجّه ثابت نحو المشاريع إلى نهج برامجي أكثر ديناميكة وأوسع نطاقًا؛

(ح) تثمين مبادرة العمل يدًا بيد بوصفها منصة عمل شفافة وخاضعة للمساءلة ترمي إلى تحسين التعاون المتعدد القطاعات وأصحاب المصلحة من أجل تحفيز عملية تحويل النظم الزراعية والغذائية على المستوى الوطني.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى
FAO-RNE-NERC@fao.org

أوّلًا– مقدمة

1- يستجيب هذا التقرير إلى الطلبات الواردة من لجنة البرنامج في دورتها الثلاثين بعد المائة (الوثيقة CL 166/9) ومن المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة (الوثيقة CL 166/REP) لتوفير آخر المعلومات بصورة منتظمة عن التقدم المحرز والنتائج المحققة في تنفيذ مبادرة العمل يدًا بيد.

2- وقد أعلن المدير العام عن هذه المبادرة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سبتمبر/أيلول 2019. وبعد بضعة أسابيع، في أكتوبر/تشرين الأول وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، فإن البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ممّن استوفت المعايير الموضوعية لاكتساب صفة بلدان نامية غير ساحلية، أو دول جزرية صغيرة نامية والتي كانت أيضًا من البلدان الأقل نموًا أو بلدان أخرى أقل نموًا، أو بلدانًا تعاني من أزمة غذائية، وفقًا لتحديد الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، والبلدان ذات فئات سكانية فقيرة واسعة، دُعيت من جانب المدير العام إلى المشاركة في المبادرة. وقد قامت البلدان منذ ذلك الحين، وإثر مشاورات مكثفة في أغلب الأحيان، بمتوسط معدّل بلدين في الشهر، بتقديم طلباتها للاستفادة من العديد من أوجه الدعم البرامجي الخاصة التي يوفّرها البرنامج. واليوم، عبّر 45 بلدًا عن رغبته في المشاركة.[1]

3- وتؤكّد التجارب الأولى أن مبادرة العمل يدًا بيد توفّر للبلدان الأعضاء في المنظمة وشركائها في التنمية طريقةً جديدة وقوية لتعزيز برامجها الوطنية الطموحة لتحويل النظم الزراعية والغذائية، وتوسيع نطاقها والحفاظ عليها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الأهداف 1 و2 و10. وتبرز المبادرة على نحو سريع باعتبارها المنصة الأكبر والأقوى في العالم لتبادل وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالأغذية والزراعة، وهي المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد. وفي ظلّ هذه المبادرة، تعمل فرق مهام فنية متعددة التخصصات ومشتركة بين وحدات المنظمة مع النظراء الوطنيين لتطبيق الأساليب التحليلية التي تساعد في تحديد الأقاليم والفئات السكانية حيث تكون البرامج والاستثمارات الرامية إلى إتاحة الفرص الموجّهة إلى السوق لتحقيق النمو الشامل والمستدام قادرةً على استئصال الفقر والقضاء على سوء التغذية وخفض انعدام المساواة إلى حدّ كبير.

4- وقد أنجز أكثر من عشرين بلدًا عضوًا في المنظمة (أو شارف على إنجاز) الدراسات الفنية الضرورية، واتفق (أو ستتفق قريبًا) على نقاط التدخل في البرنامج، وسلاسل القيمة، والأقاليم والأسواق (الوطنية والدولية على السواء عادةً)، كما وعلى الاستثمارات المطلوبة. وقد بدأت معظم البلدان إجراء مشاوراتٍ تمهيدية مع الشركاء، ومن المتوقع أن تباشر البلدان المتبقية بذلك في خلال الفصلين القادمين من عام 2022. كذلك، يتمّ إعداد مذكرات مفاهيمية موجزة تلخّص الاستنتاجات الرئيسية للدراسة، والأهداف ذات الأولوية التي اختارتها الحكومة، وتضع خطوطًا عريضة أولية للبرنامج، ونظرية تغيير لإحراز تقدم قابل للقياس في أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و10، ومقاييس البرنامج الرئيسية. وسوف يستند كل ما سبق إلى عمليات تقييم للاحتياجات لجهة الاستثمارات العامة والخاصة على السواء. وسوف تُستخدم المذكرات المفاهيمية وتقييمات احتياجات الاستثمار (أو "النشرات الإعلامية") كقاعدةٍ للتوفيق بين الشركاء في الاستثمار وشركاء آخرين في البرنامج.

[1] إثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، وأنغولا، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيرو، وتشاد، وتنزانيا، وتوفالو، وجزر سليمان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسلفادور، والسنغال، والسودان، والصومال، وطاجيكستان، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا–بيساو، وغينيا، وكابو فيردي، والكاميرون، والكونغو، وكيريباس، ومالي، وملاوي، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، وهندوراس، واليمن.

5- ويوفّر هذا التقرير تفاصيل إضافية تلقي الضوء على التقدم المحرز في بلدان الشرق الأدنى الثلاثة التي تشملها المبادرة حاليًا.

ثانيًا– الإنجازات على صعيد التقدم المحرز في البلدان

السودان

6- طلب السودان رسميًا الدعم في إطار المبادرة في صيف عام 2021. وإثر التوجيهات الصادرة عن رئيس الوزراء، يقضي هدفٌ رئيسي في البرنامج المدعوم بإنشاء وكالة التحوّل الزراعي في السودان، بوصفها كيانًا عقدي لدعم البرامج الوطنية من أجل تعجيل التقدّم باتجاه تطوير نظم زراعية وغذائية شاملة ومستدامة والتحوّل الريفي. وسوف يكون الاسم الرسمي للوكالة "وكالة تحويل الزراعة والثروة الحيوانية".

7- وقد جرى تشكيل فريق مهام فني بمشاركة جهات اتصال فنية من الحكومة. ويقوم فريق الدعم للمنظمة، بقيادة مدير الابتكار في المنظمة، بالتشاور مع وزارات مختلفة، وحدّد مجموعةً أولى من نقاط الدخول المواضيعية. وتشمل هذه النقاط: تنمية قطاع الثروة الحيوانية التي قد تشمل المسالخ ومرافق التجهيز للأغنام، واللحوم ومنتجات الألبان، إنما تدعم أيضًا الخدمات المقدّمة مثل الإرشاد وبرامج التلقيح. وأمّا في قطاع المحاصيل، فإن الأولويات تشمل تطوير سلسلة القيمة (الذرة الرفيعة والفول السوداني)، وتوزيع البذور، وإدارة المياه والريّ، والخدمات المالية فضلًا عن الممارسات المبتكرة لتوليد الطاقة (مثلًا، البنية التحتية للطاقة الشمسية).

8- والدعم جارٍ من المنصة الجغرافية المكانية للمبادرة، وقد أُجريت مجموعة أولى من تحليلات القرارات المتعددة المعايير لتحديد المواقع الممكنة للتدخلات. وتقدم المنظمة الدعم للبرنامج مع جمع وتحليل المزيد من البيانات لتحسين دقة التدخلات. وسوف يُجرى قريبًا أيضًا تحليل العائدات الاقتصادية، والمالية والاجتماعية للتدخلات الخاضعة للنقاش. وتعمل مبادرة العمل يدًا بيد في السودان بدعم من ممثلية المنظمة في السودان والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمقر الرئيسي للمنظمة.

9- وسوف تدعم المبادرة إنشاء وكالة الزراعة والثروة الحيوانية بواسطة التحليلات، والتدريب والتوظيف، إنما أيضًا وكما تمّت الإشارة إليه أعلاه، عبر دعم عملية إعداد البرنامج الوطني وتنفيذه بالاستناد إلى الأولويات القطرية. ويشكل التحليل الإقليمي/بيانات نظام المعلومات الجغرافية أساسًا للمجموعة الأولى من الأنشطة في سياق تفعيل الوكالة. كذلك، يوفّر تكييف تجربة إثيوبيا مثلًا مهمًا عن تقاسم المعرفة والتعلّم في سياق مبادرة العمل يدًا بيد. وقد وضع فريق الوكالة أصلًا إطارًا للنتائج وخارطة طريق للفريق المعني بالمبادرة في السودان.

الجمهورية العربية السورية

10- في أكتوبر/تشرين الأول 2020، تلقت المنظمة خطابًا من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التي التمست بشكل رسمي الدعم في مجال التعاون التقني من ممثلية المنظمة في الجمهورية العربية السورية لتنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة. وتم تحديد الموارد من خلال مرفق برنامج التعاون التقني، ومشروع جارٍ لبرنامج التعاون التقني بشأن بناء القدرات في مجال الإحصاءات، وعدد من المشاريع التي تنطوي على مكونات متصلة بالمياه، مع ضرورة تقييم توازن الموارد الطبيعية واستدامة استخدام الموارد الطبيعية في المستقبل.

11- واتفقت ممثلية المنظمة في الجمهورية العربية السورية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على أن ينصب تركيز المرحلة الأولى من المبادرة على بناء قدرات المؤسسات المعنية في مجالي تحليل البيانات وصياغة خطط الاستثمار للقطاع، خاصة لأغراض وضع السياسات والبرامج. وسيُدعم ذلك في ما بعد بالتخطيط المحدود للاستثمارات في المناطق المستهدفة. وتمهد المبادرة الطريق أمام الاستثمارات العامة/الخاصة الصغيرة النطاق قبل أن يتسنى للجمهورية العربية السورية الوصول مجددًا إلى أموال مؤسسات التمويل الدولية لدعم إعادة الإعمار. وهذا يتماشى مع نتائج المنتدى الوطني للتنمية الزراعية الذي عقد في دمشق في عام 2021.

12- وعقب نقاشات أجريت مع وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، أنشئت فرقة مهام فنية. ويتم حاليًا التحضير لإنشاء فريق وطني رفيع المستوى يعنى بالتنسيق الإجمالي للمبادرة، يشمل ممثلين إضافيين من جميع الوزارات الرئيسية الأخرى.

13- وتتعاون المنظمة بهمة ونشاط مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للتصدي لتحديات جمع البيانات وسد الثغرات القائمة التي تشوب البيانات. وتم عقد خمس دورات تدريبية (أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني 2021) لبناء قدرات الموظفين الفنيين في الوزارة في مجالات جمع البيانات ذات الصلة بالموارد الطبيعية وتحليلها ودمجها، إضافة إلى التحليل الاقتصادي الاجتماعي.

14- كما تم إعداد خرائط إعلامية توضح قدرات الأراضي على الزراعة البعلية، وتساقط الأمطار السنوي على المدى الطويل، وخرائط مدى الملاءمة لاستصلاح آبار المياه الجوفية. وتم تحديد ثلاث مناطق محتملة كمواقع للاستثمار في المستقبل، وهي الغوطة في ريف دمشق، وسهل الغاب في حماة، وسهل عكار بالقرب من الحدود اللبنانية في طرطوس. وسيتواصل العمل من أجل تطوير فرص الاستثمار في هذه المواقع المختارة، حيث من المزمع إجراء نقاشات مائدة مستديرة في الربع الأول من عام 2022 لاختيار قطاعات فرعية محددة أو سلاسل قيمة محددة بالاستناد إلى معايير الاستثمار الموضوعة من قبل الفريق الفني.

اليمن

15- قامت المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، بالشراكة مع البنك الدولي في مايو/أيار 2021، بحشد مبلغ 127 مليون دولار أمريكي لمشروع شامل، بما في ذلك تمويل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي يدعم الأهداف المتصلة بالحدّ من الفقر وتحسين الأمن الغذائي في مبادرة العمل يدًا بيد. وعلى وجه الخصوص، يرمي المشروع إلى توفير منتجات غذائية مغذية ودعم استعادة سبل العيش (سلاسل القيمة المراعية للتغذية: المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك).

16- ويحرز برنامج التعاون التقني المخصص تقدمًا (TCP/YEM/3802)، ويثبت أهميته الأساسية في دعم العملية. وتشمل المخرجات الرئيسية توليد الأدلّة، وإشراك أصحاب المصلحة، والتخطيط[2] وتنمية القدرات لدى الكيانات الحكومية.

17- وبدأ إعداد التشخيصات الموجّهة إلى الاستثمارات في يناير/كانون الثاني 2021 وهو جارٍ، حيث أُنجزت المسودات الأولى لاستعراضها في سبتمبر/أيلول 2021. وتمّ تشكيل فريق متعدد التخصصات يضمّ أكثر من 20 خبيرًا وطنيًا ودوليًا. وبلغت التشخيصات مرحلةً متقدمة وأصبحت جاهزة للمصادقة الفنية في البلاد.

[2] استراتيجية الزراعة الوطنية لعام 2030 والخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة لعام 2025.

18- وكان من الصعب جمع البيانات وتحليلها في سياق النزاع، وجائحة عالمية وصدمات اجتماعية واقتصادية وبيئية. وفي إطار مبادرة العمل يدًا بيد، حصلت المنظمة في اليمن على دعمٍ قوي من الفريق المعني بالمنصة الجغرافية المكانية للمنظمة، وشعبة اقتصاد النظم الزراعية والغذائية ومختبر بيانات المنظمة (مارس/آذار – يونيو/حزيران 2021) لمعالجة هذه الثغرات. كما جرى عمل مشترك فعال (بين الشُعَب) لرسم خارطة الفقر، والرفاه، والإمكانيات في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية. وأدخل الفريق الفني ابتكارًا هامًا تمثل في جيل جديد من "خرائط الضعف" من أجل فهم الآثار الكاملة للحروب، والاضطرابات الاقتصادية والصدمات البيئية والمناخية.

19- وقد وُضعت هندسة نتائج للبرنامج الناشئ المستند إلى مبادرة العمل يدًا بيد، بما في ذلك هيكلية إرشادية مؤلفة من خمسة مكوّنات. وبدأ عمل مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة التمويل الدولية، مع تحليل معمّق لسلاسل قيمة البنّ ومصايد الأسماك. وسوف يتضمن المخرج مطبوعة مشتركة بين المنظمة ومؤسسة التمويل الدولية، تستكشف القطاع الخاص وإمكانيات الاستثمار المتوسط المفقودة. وسوف توجّه النتيجة الدعم المالي المختلط في سلسلتي القيمة المذكورتين. ويتواصل العمل لجمع مزيد من البيانات التفصيلية واستنباط الدروس ذات الصلة من المشاريع والاستثمارات الإنمائية في حالات الطوارئ التي تُنفذ في البلاد.

ثالثًا– الدرسان المستمدّان من التجارب القطرية الأولى

20- نظرًا إلى أن المبادرة تسعى إلى توجيه الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية والتحوّل الريفي إلى مستويات أعلى من الكفاءة الفنية، والاتساق، والنطاق والطموح، فمن الطبيعي أن تكون البلدان الأعضاء في المنظمة وشركائها في التنمية، بما في ذلك الشركاء في الموارد، ومؤسسات التمويل الدولية، والمؤسسات الخاصة الكبيرة الصغيرة الحجم والمستثمرين، وكيانات الأمم المتحدة الشقيقة، والشركاء في مجال البحوث والشركاء الفنيين، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بحاجة إلى تكوين فهم واضح لما ترمي مبادرة العمل يدًا بيد إلى القيام به ولما تفعله. وفي حين تبقى المبادرة بمثابة عمل جارٍ، يمكن التعبير عن الدرسين الأساسيين المحددين من خلال مبدأين اثنين:

ألف– مبادرة العمل يدًا بيد ليست برنامجًا، إنما هي طريقة متمايزة جديدة في دعم برامج تملكها وتوجهها الحكومات لتحقيق التحوّل الزراعي والريفي

21- مبادرة العمل يدًا بيد ليست برنامجًا يُصدّر إلى البلدان، إنما هي توفّر سلسلةً من وسائل الدعم المصمّمة لضمان أن تكون البرامج الوطنية والدولية، والسياسات وصنع القرارات في مجال الاستثمارات قائمة على العلوم الأقوى المتاحة وعلى أدلّة خاصة بالبلاد؛ وأن تحقّق بالكامل الإمكانات لدى شركاء التنمية التقليديين وغير التقليديين الذين يعملون معًا لحشد وسائل تنفيذ الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وتعجيل تحقيقها، مع الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية القائمة؛ وأن تشجّع وتيسّر توسيع نطاق الاستثمارات العامة والخاصة بوصفها دوافع محرّكة أساسية للتغيير التحوّلي؛ وأن توفّر بيئة مواتية، بما في ذلك نظم متطورة جدًا في مجال الرصد والتقييم، من أجل مواصلة العمل التعاوني مع مرور الوقت.

22- وكما يتضح من دراسات الحالة، نادرًا ما تكون البرامج المستندة إلى المبادرة برامج جديدة. ففي الواقع، معظمها قديم، وفي حالات عديدة يرقى دور المنظمة والجهات الداعمة الرئيسية إلى ما قبل إطلاق المبادرة. إنما كما تشير إليه دراسات الحالة، تضيف المبادرة قيمةً كبيرة حتى حين يكون البرنامج قائمًا وممولًا. كما أنها توفّر الوصول إلى وفرةٍ من البيانات ذات جودة أعلى، وكلفة أدنى، والمحددة جغرافيًا والتي يمكن تجميعها بسهولة وكفاءة – بيانات يمكن تحديثها بتواتر أكبر ممّا

في الماضي. وتوفّر المبادرة مجموعةً متنامية من الأدوات والطرق التحليلية التي تصقل التحليل، وتحسّن استهداف البرامج، وتتيح تقييمًا شبه آني لإمكانيات التدخلات أو الأحداث وتأثيراتها الفعلية. وتُدخل أيضًا أساليب وآليات للتصدي للعديد من أصعب التحديات لجهة التنسيق في التنمية المستدامة: بناء ائتلافات متعددة أصحاب المصلحة ومشتركة بين القطاعات والحفاظ عليها؛ وضمان المواءمة مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها ومبادئها؛ وتحديد وإتاحة إدارة أفضل للمقايضات بين التدخلات السياساتية البديلة؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة البرامج المعقدة.

23- والبرامج التي تدعمها المبادرة ليست برامج المنظمة، وليست برامج الجهات المانحة، أو المستثمرين، أو الأمم المتحدة أو برامج أي من شركاء التنمية المهمين الآخرين. ويساهم كلّ منها بمكوّن أساسي وحتى لا غنى عنه في البرنامج الإجمالي، إنما البرنامج هو دائمًا برنامج الحكومة الوطنية. وتعمل المنظمة مع الحكومة لإنشاء نظام في الوقت الآني لرصد الأداء وتقييمه من أجل ضمان مستوياتٍ عالية من الشفافية، وتقاسم المعلومات، والاتصالات والمساءلة المتبادلة بين الشركاء. ونظام الرصد والتقييم، على غرار جميع منتجات المبادرة، مصمّم ليكون مملوكًا بالكامل، عاجلاً وليس آجلاً، من البرنامج القطري وخاضعًا لسيطرته الكاملة.

باء- الملكية الوطنية ليست موقفًا، بل هي بمثابة مبدأ وممارسة ينبغي الإقرار بهما والعمل بموجبهما منذ البداية

24- الدرس الثاني الحاسم المستمد من دراسات الحالة هو أن البرامج تنجح على النحو الأكبر حين تُبنى الملكية الوطنية منذ البداية. ويمكن تحقيق ذلك بطرقٍ عديدة. فحوكمة البرامج مثلًا، تدعم الملكية حين تكون مشتركة وتتمّ ممارستها كل يوم. وفي حالات بنغلاديش، وبوتان ونيجيريا، المبلّغ عنها في هذه الوثيقة، وبدرجات متفاوتة في حالات عديدة أخرى، فإن اللجنة التوجيهية واللجان الفنية هي مشتركة بالكامل، وتحسّن الشفافية، وتسرّع التعلّم المتبادل وتبسّط التنسيق. وفي حين أن القرارات هي في نهاية المطاف من اختصاصات الحكومة، فإن الهيكليات تحسّن الفهم وجودة عملية صنع القرارات.

25- كذلك، تعلّمنا التجربة أنه يجب توسيع نطاق الملكية لتشمل العمل الفني. وقد كان أحد الأهداف الهامة للمبادرة تسريع التعلّم الفني حتى فيما نُدخل ونطوّر ابتكارات فنية جديدة. ولحسن الحظ، تمكنت المنظمة من الاعتماد على مساهمات طوعية من العديد من البلدان الشريكة في الموارد، مثل مشروع الآلية المرنة المتعددة الشركاء بشأن "تسريع الابتكار من خلال مبادرة العمل يدًا بيد"[3] من أجل تنظيم مجموعةٍ من الندوات التدريبية ووسائل الدعم التي يمكن تنفيذها عن بعد بحيث يكون العمل الفني للمبادرة شفافًا بالكامل، وفي بعض الحالات، عملًا مشتركًا.

26- وكما تبيّنه دراسات الحالة القطرية، فإن مبادرة العمل يدًا بيد مصمّمة لتعزيز القدرات الوطنية على تحديد، وتحليل وحلّ مجموعة معقّدة من المشاكل الفنية، والسياساتية ومشاكل متصلة بالتنسيق والاستثمار لديها. والدرس المستفاد حتى تاريخه هو أن بناء الملكية والقدرات ورأس المال البشري هي عناصر تكمّل بعضها بعضًا وتشكل أنشطة تعزّز بعضها بعضًا.

رابعًا- وضع لوحة تحكّم لضمان تنفيذ المبادرة، وإدارتها، وحوكمتها وتأثيرها على نحو فعال

27- يجري حاليًا تطوير لوحة تحكّم للبرنامج، تدمج مؤشرات خط الأساس، والتقدم المحرز باتجاه تحقيق النتائج المستهدفة، ووضع خرائط التدخل، والاستثمار الأساسي والمساهمات المتنوعة من الشركاء والحكومات. كما يتم حاليًا تنفيذ عمليات أولية لدعم البرنامج في كلٍ من إثيوبيا، وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية، وجزر سليمان وطاجيكستان، ونيبال.

[3] FMM/GLO/158/MUL

وتستند لوحة التحكّم على أشهر مرهقة من جمع البيانات وبناء الأنواع الزراعية، ومن المشاورات الوثيقة بين الحكومات المضيفة والشركاء المتعددين، وقد استرشد بها جميعًا البرنامج الاستراتيجي وخطة الاستثمار في البلاد.

28- ولوحة التحكّم مصمّمة لتوفير تقارير مرحلية منتظمة وفي الوقت الفعلي مقابل المعالم الرئيسية للبرنامج وأهداف التنمية المستدامة، مشفوعةً بتصورات توفر دليلًا ومحكًا للحكومة والشركاء. وتوفّر أيضًا آثارًا رئيسية وتحليل المنفعة من حيث الكلفة، بما يعرض التقدم في مجالات التدخل.

خامسًا– مبادرة العمل يدًا بيد كمجال أولوية في البرنامج في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031

29- لقد ركّز هذا التقرير بصورة رئيسية على الإجراءات والنتائج على المستوى القطري؛ وينبغي أن تفيد التقارير المستقبلية عن تدابير وترتيبات ذات أهمية متساوية منفّذة في المنظمة وعلاقاتها المؤسسية لتنفيذ الدعم المعزّز للبرامج ضمن المبادرة والحفاظ عليه. وفي حين أنه من الأساسي إسناد الأولوية لتحويل الترابط القطري، هناك بعدان آخران حيويان في التنفيذ: البعد الأول داخل المنظمة، ويشمل التغييرات في القدرات، وإنتاج المعرفة وإدارتها، والممارسات، والعمليات، والقواعد والثقافة التنظيمية؛ ويعكس البعد الآخر التزام مبادرة العمل يدًا بيد باعتماد واسع النطاق على الشراكات المتعددة الأبعاد مع كيانات خارجية.

30- وقد جرى تطوير المبادرة حتى تاريخه من جانب البلدان في المنظمة، حيث تتمّ معالجة المطالبات الخاصة بالموارد البشرية من الداخل بحسب الحاجة. وكان هذا النهج الموجّه بالطلب يتمتّع بالكفاءة على طريقته الخاصة، إذ يستعين بشكل أساسي بالموارد الموجودة في المنظمة، من خلال حشد الخبرة، والدراية والعلاقات على الصعيد الداخلي، وحيث تمارس الاحتياجات القطرية المحدّدة نوعًا من التخصّص في استخدام الموارد عبر تشديد التركيز، وإضافة الطابع الملحّ، وتحفيز الارتجال والابتكار. ولكن بالنظر إلى أن التغطية باتت تشمل الآن 45 بلدًا، تواجه المبادرة بشكل متزايد تحديات تتمثل في الافتراضات والهيكليات والعمليات والافتراضات التكنولوجية والتصوّرات التي عفا عليها الزمن والتي يتعين تكييفها لدعم متطلبات الكفاءة والثقة العالية جدًا للمبادرة التي يجري تنفيذها على نطاق كامل.

31- ولطالما كانت الكفاءة في الأداء التنظيمي في المنظمة مرادفًا لخفض الكلفة، التي هي بالنسبة إلى منظمة قائمة على المعرفة، تتجلى على شكل انخفاض المخلات من اليد العاملة المطلوبة للتوصل إلى مجموعة معيّنة من المخرجات. وقد يشير مفهوم أوسع نطاقًا، تمّ اعتماده خلال وضع مبادرة العمل يدًا بيد، بالإضافة إلى كفاءة الموارد، إلى زيادةٍ في ملاءمة وجودة وتأثير المخرجات لكلّ وحدة معنية من المدخلات (لا سيما العمالة الماهرة في منظمة قائمة على المعرفة، إنما مع استهلاك هام لرأس المال في استخدام التكنولوجيات والمرافق التمكينية والحفاظ عليها).

32- وظهرت في وقت مبكر المكاسب الملحوظة التي يمكن تحقيقها من خلال التغييرات في المواءمة التنظيمية، والهيكل التشغيلي والثقافة عبر إنشاء المنصة الجغرافية والمكانية للمبادرة والتعجيل في تطويرها. وفي خلال السنتين الأخيرتين، إثر قرار صادر عن الإدارة العليا في أواخر عام 2019 لتوحيد جميع البيانات بحوزة المنظمة والوصول إليها من خلال منصة مفتوحة، يعمل خبراء فنيون من 20 وحدة فنية مع فريق المنصة الجغرافية والمكانية في شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات على التصنيف، والتنقيح، والتحديد الجغرافي، وتوفير البيانات الضخمة وفقًا لمعايير مصادق عليها، وإتاحة الوصول إلى عدد كبير من مجموعات البيانات التي كانت تحتفظ بها سابقًا وبصورة مستقلة شُعبٌ فنية مختلفة، ومكاتب إقليمية وقطرية.

33- وبفعل ضغط الطلبات على المبادرة، تم تكييف المنصة الجغرافية المكانية بحيث تشكل منصةً مفتوحة لتقاسم المعلومات وتوفّر الوصول إلى ملايين من "طبقات" البيانات التي يمكن الجمع بينها لتتيح فئةً جديدة من أدوات تحليل القرارات المتعددة المعايير التي باتت تعيد رسم ملامح عرض المنظمة لأعضائها وأصحاب شأن آخرين باعتبارها سلعًا عامة عالمية. وتشمل هذه الأدوات تحليلات حدود الربحية العشوائية التي تُستخدم لتوليد الأنواع للمبادرة، وأداة موقع تخزين المبادرة للحدّ من آثار تزايد الأفلاتوكسين، وأداة تحديد متطلبات المحاصيل من المياه للجمع بين المعلومات عن التربة، والمحاصيل والمناخ لتقدير احتياجات المياه في مواقع مختلفة، وأدوات جديدة لرصد الجراد الصحراوي، وتوقعه وتقييمه، ودعم القرارات المتعلقة بحمّى الوادي المتصدع. كما أن الشراكات مع وكالة الفضاء الأوروبية، ومحرّك Google Earth، والشركة الخاصة Atlas AI، ومعهد علوم نظام الأرض في جامعة تسنغوا، وخدمة رصد تغير المناخ (AgERA5) تزيد بسرعة من كمية البيانات المتاحة من خلال المنصة وجودتها، إنما تضيف أيضًا قدرات تحليلية جديدة. ولا يأتي هذا التوسع السريع في القدرة، والتواصل والكفاءة الفنية نتيجة استثمارات كثيفة لرأس المال واستخدام مجموعات كبيرة من الموارد البشرية المخصصة، إنما نتيجة قرار من الإدارة لإعادة نشر الموارد القائمة، والبحث بشكل استباقي عن تحالفات مع مؤسسات بحث ذات المستوى العالمي.

34- ويوجّه المنطق ذاته التزام الإدارة العليا بدعم مبادرة العمل يدًا بيد من دون اللجوء إلى موارد من الميزانية أو إلى تغييرات كبيرة في تخصيص الموارد عبر وحدات المنظمة. وفي حين باتت وحدات المنظمة تشارك مباشرةً الآن في أنشطة دعم البرنامج في إطار المبادرة، من المغالطة وصف استخدام موارد الوحدة على أنها "مساهمة" في المبادرة. بل من الأكثر دقةً وصف مبادرة العمل يدًا بيد كتغيير غير ملموس في طريقة عمل المنظمة، توفّر للمراكز والشعب والمكاتب المشاركة، كما وللوحدات والفرق القائمة في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية هيكلًا واضحًا وطريقة عمل يمكن أن تضافر من خلالهما قواها بفعالية أكبر لتحقيق نطاق وآثار أكبر ممّا قد يحققه كل منها بمفرده.

35- كذلك، فإن تحديد مبادرة العمل يدًا بيد كمجال ذات أولوية في البرنامج ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 يوفّر إطارًا مؤسسيًا لوضع نهجٍ شامل ومنهجي أكثر من أجل التصدي للاختناقات المؤسسية القائمة ووضع مجموعة من وسائل الدعم المؤسسي الضروري لإطلاق العنان لإمكانات المبادرة. ومن المتوقع أن تشكل الفرق الرئيسية والموسّعة المعنية بالمجالات ذات الأولوية في البرنامج فريق تفكير على نطاق المنظمة لتطوير القدرات المؤسسية المطلوبة في كل مجال. وسوف يتعدّى هذا في حالة المبادرة الشواغل الفنية البحتة ليشمل مواضيع تشغيلية هامة.

36- ومن المتوقع أن تُبنى خطة العمل على تعزيز الركائز الخمسة لإطار المبادرة:

(1) المنصة الجغرافية والمكانية والأدوات التحليلية المرتبطة بها (التحليل المحدّد جغرافيًا للرفاه والتغذية، وأنواع مبادرة العمل يدًا بيد، أدوات CDMA، وما إلى ذلك)

(2) دمج جميع أبعاد النظم الزراعية والغذائية في استراتيجيات متمايزة قائمة بالاستناد إلى تحليلات جغرافية مكانية ونهج إقليمي؛

(3) المواءمة الكفؤة بين الجهات المانحة والمستثمرين، من أجل ضمّ مشاركة الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمي اللذين يعتمدان نهجًا في إدارة "البرنامج العالمي" مماثلة للنهج المعتمدة في المبادرة؛

(4) الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (المنتجين الوطنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقطاع الخاص، ومنظمات غير حكومية أخرى)؛

(5) نظام متطوّر جدًا للرصد والتقييم توجهه عملية جمع البيانات ذات الأولوية، والوافرة والكفؤة، وتقاسم للمعلومات في النظام والشفافية، والاستعراضات الفصلية والسنوية وتقييم الأثر في الوقت الآني (شبه الآني).

37- وسوف تكون وحدة الحوكمة هي المنوطة بقيادة تنسيق الجهود الكبيرة في هذا المجال ذات الأولوية في البرنامج، وبالإشراف الشامل على البرنامج اليومي وإدارته في البلدان الـ 45 المستفيدة من المبادرة، وذلك تحت الإشراف المباشر لرئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة. وأمّا تعيين الوحدة كالمسؤولة عن مجال الأولوية في البرنامج، فهو يعكس الطبيعة الكامنة للمبادرة ونيّتها توفير وسائل متنوعة ومتكاملة لحلّ مشاكل التنسيق العديدة التي تهدد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز تحويل النظم الزراعية والغذائية ضمن الإطار المتطلب لخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030.

سادسًا– تعزيز ركيزة التنمية في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

38- تمثل أحد التحديات الجسام الذي تمّت مواجهته بشكل متكرر في السنة الأخيرة في ضرورة تعزيز ركيزة التنمية في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. فقد واجهت أفغانستان، وهايتي، وبلدان منطقة الساحل، والجمهورية العربية السورية واليمن صدمات اقتصادية، وبيئية، وطبيعية، وسياسية وعسكرية قصوى (وفي معظم الحالات اجتمعت كلّها معًا)، وكان من الصعب إحراز تقدّم باتجاه الانتقال إلى ما بعد الاستجابة لحالة الطوارئ. فالأوضاع السائدة في هذه البلدان، مع أنها كانت محفوفه بمخاطر جدية، فقد وفّرت أيضًا فرصًا هامة لتطبيق طرق ووسائل الدعم المعتمدة في المبادرة، وبخاصة من الجانب الفني، حيث تقوم المساعدة عن بعد بدعم البرامج المبتكرة لتحفيز تنمية النظم الزراعية والغذائية الشاملة والمستدامة والقادرة على الصمود.